ملخص التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2026

يندرج تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق يتميز ببداية انتقال ديموغرافي وجيلي يتسم بانخفاض معدل الخصوبة وبتراجع متوسط عدد أفراد الأسر إضافة إلى تسارع وتيرة الشيخوخة، كما أبانت عن ذلك نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وقد أعادت هذه التطورات تعريف أشكال التضامن الأسري والاجتماعي بين الأجيال، كما سلطت الضوء على التحديات الجديدة التي تواجه النساء.

وفي هذا الإطار، بات من الضروري دراسة الإمكانات التي يتيحها تطوير اقتصاد الرعاية لتحديد الركائز الجديدة لنمو شامل. فقد أبرزت الدراسات التي أنجزتها بعض المؤسسات الدولية ما يزخر به هذا القطاع من فرص واعدة، خصوصا في مجال خلق فرص العمل اللائق، في معظمها لفائدة النساء. وعلى الصعيد الوطني، من شأن تنفيذ البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (PNGDP) إلى جانب التدابير الرامية إلى توسيع عرض مؤسسات رعاية الطفولة المبكرة ودور الحضانة، والمندرجة في إطار خارطة الطريق الجديدة للتشغيل، أن يساهم بشكل كبير في تعزيز ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية. وتتماشى هذه المبادرات، التي تسعى إلى تعزيز الإدماج والتمكين الاقتصادي للنساء، مع الجهود الوطنية الرامية إلى تكريس مقاربة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

واعتبارا لهذه التطورات، ترتكز نسخة 2026 من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع على محورين رئيسيين. حيث خصص المحور الأول لتحليل الآثار المحتملة لتطوير اقتصاد الرعاية على تشغيل النساء وعلى النمو الاقتصادي، مع التركيز على آثار تعميم التعليم الأولي وتطوير "الاقتصاد الفضي". أما المحور الثاني، فيسلط الضوء على الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية وبعض المؤسسات العمومية لتعزيز وإغناء سلاسل نتائجها المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي، مما يجسد التعبئة الجماعية من أجل سياسة عمومية أكثر شمولية وإنصافا تتوافق مع التوجيهات الملكية السامية والطموح الوطني لإرساء أسس الدولة الاجتماعية.

1.اقتصاد الرعاية والتمكين الاقتصادي للنساء: رهانات التعليم الأولي والاقتصاد الفضي

1.1. تحول ديموغرافي متسارع: عبء مزدوج على عمل النساء

يؤكد الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 على بداية تحول ديموغرافي في المغرب، يتجلى في انخفاض تدريجي في معدل الخصوبة إلى 1,97 طفل لكل امرأة، وهو مستوى أدنى من عتبة تعويض الأجيال. وقد رافق هذا التطور

انخفاض في متوسط حجم الأسر من 4,6 فردا سنة 2014 إلى 3,9 فردا سنة 2024، مما أدّى الى تغير بنية الأسرة المغربية نحو وحدات أسرية أصغر "الأسر النووية". كما يتجلى هذا التحول الديموغرافي في انعكاس هرم الاعمار الذي تجسد في ارتفاع نسبة الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة (المسنين) إلى 13,8% سنة 2024 مقابل 9,4% سنة 2014.

وتجدر الإشارة الى أن هذه التحولات، بعيدا عن كونها مجرد اتجاهات إحصائية، تُأثّر بشكل كبير على دور النساء وحجم الأعباء الملقاة على عاتقهن داخل المجتمع المغرب.

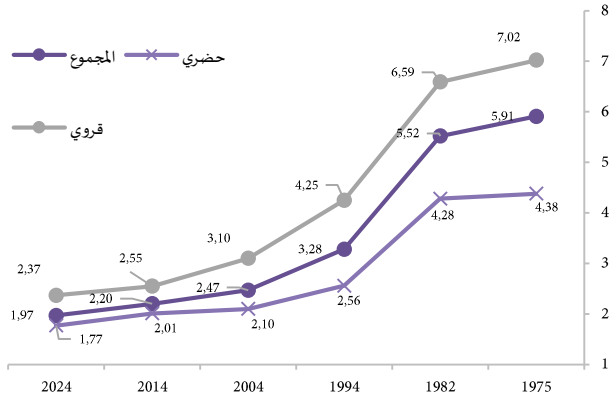

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

مبيان 1: معدل الخصوبة حسب وسط الإقامة

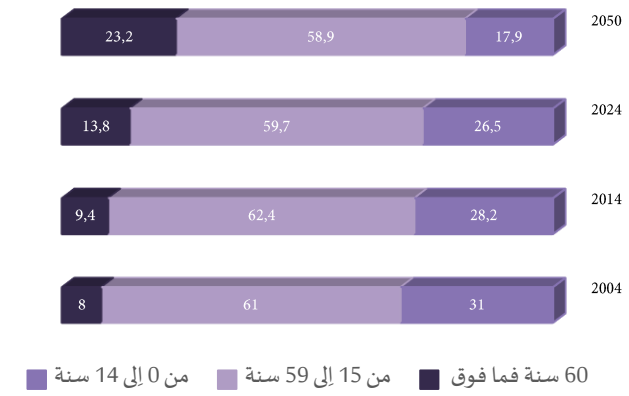

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 2: تطور بنية الساكنة حسب الفئات العمرية (ب%)

إن تنامي الأسر النووية وتسارع الشيخوخة يعيدان تشكيل التضامن داخل الاسر ويفاقم ثقل عمل النساء. حيث أن النساء يتحملن عبء الرعاية غير مدفوع الأجر كما يتحملن القسط الأكبر من الأشغال المنزلية. ووفقا لحسابات الأسر الفرعية لسنة 2014، تساهم النساء في خلق 84% من القيمة المضافة المنزلية، مقابل 16% بالنسبة للرجال.

وفي ظل غياب المساعدة العائلية، ستضطر النساء إلى تحمل دور مزدوج: رعاية الأطفال والمسنين. وسيؤدي هذا التزايد في العمل غير مدفوع الأجر إلى زيادة الوقت المخصص للأنشطة الإلزامية، على حساب ضياع فرص التعليم والتشغيل والدخل[1].

وتشكل رعاية الأطفال العبء الأول أمام ولوج وبقاء وتقدم النساء في سوق الشغل، سواء في المدن أو في القرى. فحسب الإحصائيات المتوفرة، وفقا للبحث الوطني حول التشغيل (2021)، فإن ما يفوق 63% من النساء غير النشيطات (باستثناء الطالبات) يعتبرن رعاية الأطفال والأشغال المنزلية سببا رئيسيا لانسحابهن من سوق الشغل. كما أن تحول الأسر إلى أسر نووية، الذي أصبح حقيقة ملموسة، يحد أيضا من التكافل الأسري التقليدي، مما يزيد من الاعتماد على خدمات رعاية الأطفال.

أما العبء الثاني، والمتعلق برعاية المسنين، فيعتمد إلى حد كبير على التضامن الأسري، ويبقى في معظمه تطوعيا تسهر عليه النساء (الزوجات، والبنات، وزوجات الأبناء)، إذ يشكلن العمود الفقري لأنظمة الرعاية طويلة الأمد[2]. وفي هذا

[1] فاليريا إسكيفيل، "ما هي المنهجية التحويلية للرعاية ولماذا نحتاج إليها؟"، النوع الاجتماعي والتنمية، 2014.
[2] "الرعاية طويلة الأمد للمسنين، أولوية عالمية جديدة للمساواة بين الجنسين"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2017.

السياق، تظل الأساليب الحالية لرعاية المسنين غير كافية، وخاصة التعايش بين الأجيال، الذي تلعب فيه المرأة دورا محوريا، لتلبية الارتفاع المتوقع في حجم وتنوع احتياجات المسنين[3].

ومن شأن هذه التراكمات أن تؤثر على التمكين الاقتصادي للنساء وعلى ولوجهن إلى سوق الشغل المهيكل، والذي يتسم بضعف تراجع نسبة مشاركتهن (19,1% سنة 2024 مقابل 30,4% سنة 1999). كما أنها تثير تساؤلات حول استدامة نموذج الرعاية القائم أساسا على التضامن الأسري، مما يطرح بإلحاح مسألة توفر أساليب الدعم والخدمات الملائمة والمتاحة لرعاية الأشخاص غير المستقلين، مما يستدعي التفكير في سبل بلورة وهيكلة تدريجية لاقتصاد الرعاية.

2.1. اقتصاد الرعاية: مصدر فرص للتمكين الاقتصادي للنساء

- اقتصاد الرعاية: ما هي مكوناته؟ ما هو نطاقه؟

يعتبر التعريف المشترك لمنظمة العمل الدولية (OIT) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[4] أن اقتصاد الرعاية هو مجموع الأنشطة، المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر، التي توفر خدمات مباشرة أو غير مباشرة لخدمة الرفاه البدني والنفسي والاجتماعي للمجموعات غير المستقلة مثل الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى. ويشمل هذا الاقتصاد الأشخاص الذين يقومون بهذا العمل، وأولئك الذين يستفيدون منه، وكذلك المشغلون والمؤسسات التي تقدم خدمات الرعاية.

وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، يشمل اقتصاد الرعاية أكثر من 8 مليار شخص يتلقون أو يقدمون الرعاية. ويعمل ما يناهز 2 مليار شخص بدوام كامل في خدمات الرعاية دون أجر، معظمهم من النساء اللواتي يقمن بـ 76,2% من إجمالي أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، أي 3,2 أضعاف ما يقوم به الرجال[5].

كما يشير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن الاستثمار في الوظائف الاجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بقطاع الرعاية المدفوعة الأجر، يمكن أن يحقق عائدا أعلى بثلاث مرات من حيث نمو الناتج الداخلي الخام، وخلق فرص عمل مدفوعة الأجر والحراك الاجتماعي. علاوة على ذلك، يشير تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في مارس 2024[6] إلى أن كل دولار ينفق على تطوير رعاية الآخرين يمكن أن يرفع الناتج الداخلي الخام بنحو ثلاثة دولارات. وفي أفق سنة 2035، من المرتقب أن يساهم تطوير اقتصاد الرعاية في رفع معدل تشغيل النساء بنحو 10 نقاط على الصعيد العالمي (أي بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية في أوروبا وآسيا و12 نقطة مئوية في الدول العربية ذات الدخل المنخفض).

- التعليم الأولي ورعاية المسنين: مكونان أساسيان لاقتصاد الرعاية ذو إمكانات كبيرة لتوظيف النساء

- التعليم الأولي والطفولة المبكرة: رافعة أساسية للإدماج الاقتصادي للنساء

أظهرت الدراسات الدولية أن تطوير خدمات التعليم الأولي ورعاية الطفولة المبكرة من شأنه تحقيق" العائد الرباعي". فهو يعزز الرفع من مشاركة النساء في الحياة العملية، ويساهم بشكل كامل في تنمية قدرات الأطفال، ويوفر فرص عمل لائقة، لا سيما للنساء، ويحسن إنتاجية العاملات والعاملين الذين يتحملون مسؤوليات أسرية.

---

[3] "التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية: تطوير اقتصاد الرعاية - دراسة حالة حول اقتصاد الخدمات ورعاية المسنين في المغرب"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، 2022.

[4] " دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد رعاية الآخرين: أداة دعم سياسي لتقدير العجز وتكاليف الاستثمار والآثار الاقتصادية المرتبطة بقطاع رعاية الآخرين"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

[5] رعاية الآخرين: عمل ووظائف من أجل مستقبل العمل اللائق"، منظمة العمل الدولية، 2019.

[6] " الرعاية في العمل: الاستثمار في الإجازات وخدمات رعاية الآخرين من أجل المزيد من المساواة بين الجنسين في عالم العمل - تقرير إقليمي تكميلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، منظمة العمل الدولية، مارس 2024.

وفي المغرب، تنفيذا للتوجيهات الملكية، يهدف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي (PNGDP)، الذي أطلق سنة 2018، إلى تعميم الولوج إلى التعليم الأولي للأطفال، في سن ما بين 4 و5 سنوات، في أفق 2027-2028. وقد مكن هذا البرنامج من تحقيق نتائج ملموسة، حيث بلغ معدل التمدرس بالتعليم الأولي نسبة 78,7% خلال 2023-2024. وقد ارتفع المعدل الإجمالي للتمدرس بالتعليم الأولي للفتيات الصغيرات من 33% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 79,7% خلال السنة الدراسية 2023-2024. كما يتميز هذا القطاع بتشغيل عدد كبير من النساء، حيث تمثل المربيات ما يناهز 91% من مجموع المربين العاملين في هذا القطاع خلال نفس السنة الدراسية.

ولتقييم الآثار المحتملة لتعميم التعليم الأولي في المغرب، أجرت وزارة الاقتصاد والمالية دراسة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استندت على الأداة الاستراتيجية التي طورتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية[7]. وتشير النتائج التي تم الحصول عليها إلى أن تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي يتطلب قدرة إضافية تبلغ حوالي 550.331 تلميذا. وبذلك، من شأن تعميم التعليم الأولي أن يتيح خلق 51.903 منصب شغل، 90% منها لفائدة النساء، فضلا عن ارتفاع مستوى مؤهلات هذه المناصب. وبغض النظر عن التأثير الكمي، فإن الرفع من المؤهلات المطلوبة للوظائف التي سيتم خلقها والتي يمكن أن تشغلها النساء مكسباً نوعياً ملحوظًا.

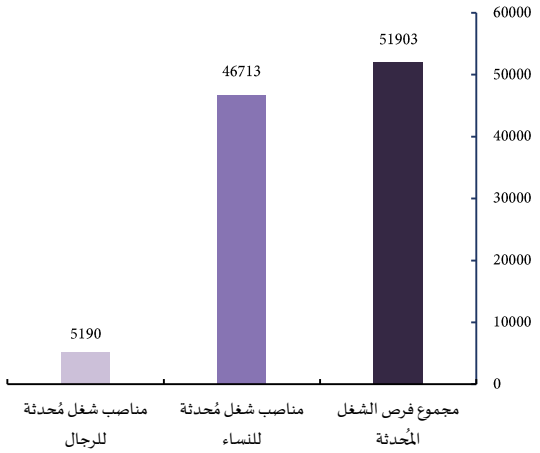

المصدر: إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 3: إمكانات تعميم التعليم الأولي من حيث إحداث فرص الشغل لفائدة النساء

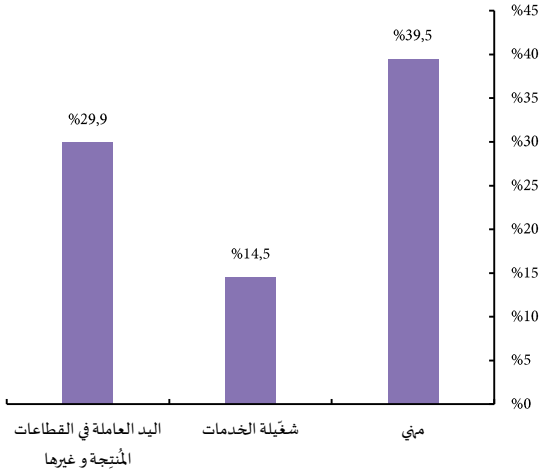

مبيان 4: حصة النساء من فرص الشغل المحدث حسب مستوى المهنة (%)

الاقتصاد الفضي: تحويل تحدي الشيخوخة إلى فرصة

يُعتبر الاقتصاد الفضي على الصعيد العالمي كاستجابة الفاعلين الاقتصاديين للتحولات الديموغرافية التي تشهدها عدة بلدان على غرارها المغرب. ويعكس هذا الاقتصاد صورة لتكيف المجتمع مع الشيخوخة ومنطق المواكبة والوقاية بهدف تحسين جودة حياة كبار السن.

ويُعدّ تطوير الاقتصاد الفضي رافعة حقيقية لانتعاش مجموعة من المنتجات والخدمات في مختلف القطاعات مثل الصحة والسكن والنقل والتكنولوجيا والترفيه وغيرها، التي من شأنها تلبية احتياجات الأشخاص المسنين المتزايدة والمتغيرة بشكل مستمر، مما يفتح الطريق أمام فرص استثمارية كبيرة وخلق مناصب شغل لائقة، بما في ذلك للنساء.

وبالنظر لتنوع القطاعات والأنشطة والجهات الفاعلة التي يعبئها، يمثل الاقتصاد الفضي بالنسبة للمغرب رافعة أساسية لخلق فرص الشغل للنساء، وبالتالي المساهمة في تعزيز تمكينهن الاقتصادي. إذ يمهد الطريق أمام خلق العديد

[7] أداة استراتيجية تندرج في إطار برنامجهما المشترك المتعلق بتعزيز العمل اللائق للنساء بفضل سياسات تشجع النمو الشامل واستثمارات في خدمات رعاية الآخرين: https://www.ilo.org/employment/Whatwedo/Publications/WCMS_781906/lang--fr/index.htm

من فرص العمل اللائق للنساء، خاصة في مجالات الصحة والرعاية المنزلية والخدمات المجتمعية. موازاة مع ذلك، فهو يشكل أداة هامة لتعزيز ريادة الأعمال النسائية.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن إمكانات تطوير الاقتصاد الفضي في المغرب تظل مهمة في ضوء التغيرات المتوقعة في صفوف كبار السن الذين سيتوفرون، مع مرور السنين، على الموارد اللازمة من معرفة، ودخل، وتغطية طبية، وحماية اجتماعية، مما سيزيد من قدرتهم على الولوج لخدمات الرعاية المدفوعة الأجر والأكثر مهنية.

وتشهد الملامح الاجتماعية والديموغرافية لكبار السن المغاربة تطورا إيجابيا يتسم بزيادة نسبة الإناث، وارتفاع مستوى التعليم، وتعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية، والتعميم التدريجي في نطاق الولوج إلى الحماية الاجتماعية.

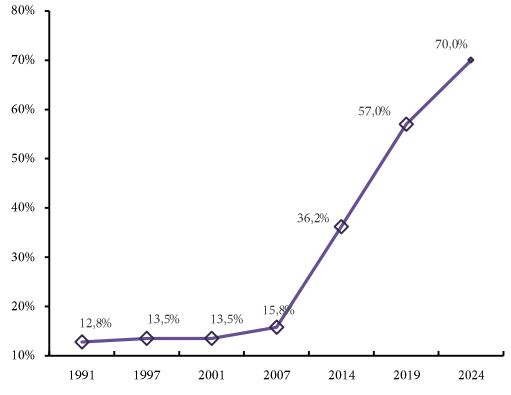

المصدر: مؤشرات اجتماعية (المندوبية السامية للتخطيط 2025)، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 5 : تطور التغطية الطبية للساكنة بنسبة مئوية (ب%)

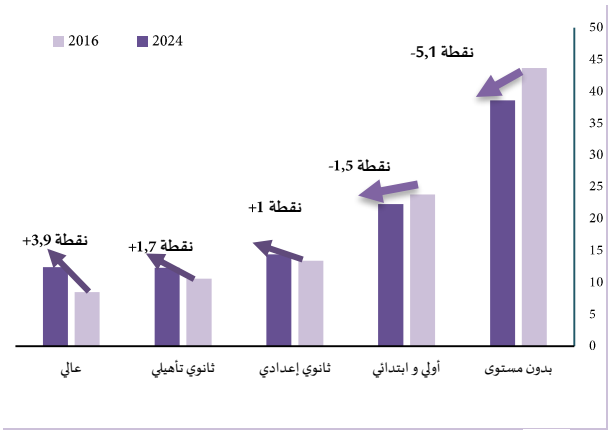

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2025، الإحصاء العام للسكان والسكنى، إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية.

مبيان 6 : تطور المستوى الدراسي للفئة العمرية البالغة 25 سنة فما فوق (ب%)

اعتبارا لهذا التحول، قامت وزارة الاقتصاد والمالية بإنجاز توقعات ماكرو اقتصادية لتسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الفضي[8]. فاستنادا إلى تقدير الإنفاق الاستهلاكي لكبار السن وإلى توقعات مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية (CERED) المتعلقة بالتوقعات المستقبلية للساكنة الوطنية، فإن هذا القطاع يتوفر على إمكانية نمو تقارب نسبة 7% في المتوسط سنويا في أفق سنة 2050، لتحقيق ما يفوق 640 مليار درهم (أي 13% من الناتج الداخلي الخام) مقارنة بـ 53 مليار درهم سنة 2014. وستشكل الفئة البالغة من العمر 60 سنة فما فوق مصدرا لما يقرب من 22% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي في سنة 2050 مقارنة بـ 13,4% خلال سنة 2014.

وهكذا، يمكن للاقتصاد الفضي أن يساهم ب 0,6 نقطة إضافية من الناتج الداخلي الخام الوطني سنويا، وهو ما يعادل خلق قيمة مضافة إضافية تبلغ حوالي 18 مليار درهم سنويا.

[8] المصدر: الملخص التوقعي بعنوان: "الاقتصاد الفضي في المغرب: رهان اقتصادي ومجتمعي يوفر فرصا متعددة للابتكار وريادة الأعمال والاندماج"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، يونيو 2021.

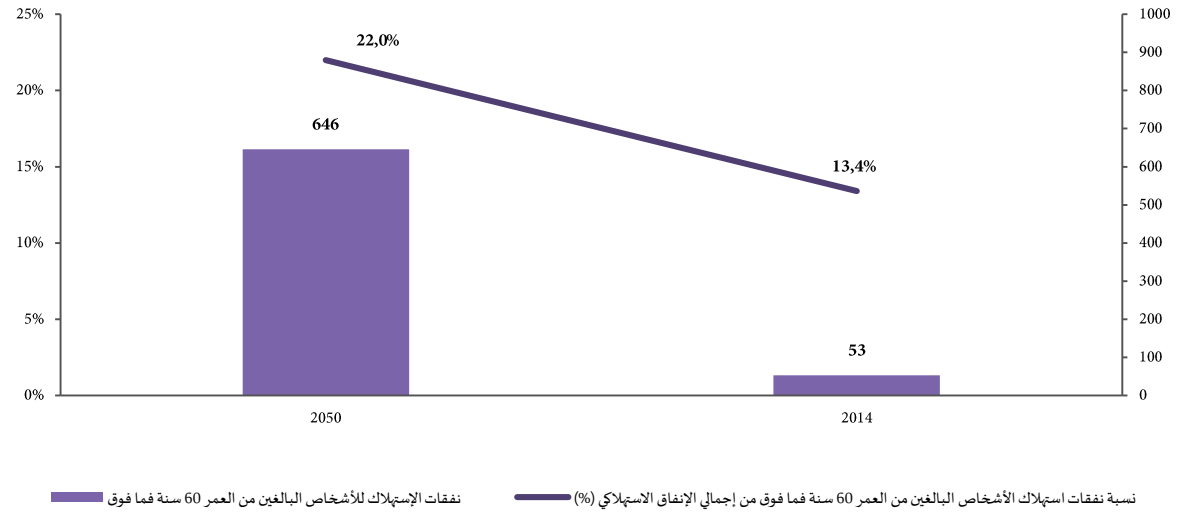

المصدر: إنجاز مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 7: توقعات نفقات استهلاك الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق بحلول سنة 2050

2. التقدم المحرز في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية

يبين تحليل تقارير نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي ل 36 قطاع وزاري في إطار قانون المالية لسنة 2025 ما يلي:

- 40 برنامجا ميزانياتيا لم يحدد أي أهداف أو مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي (مقابل 43 برنامجا سنة 2024)؛
- 70 برنامجا ميزانياتيا يتضمن هدفًا واحدًا على الأقل مراعيا لبعد النوع الاجتماعي ومرتبطا بمؤشر واحد على الأقل لنجاعة الأداء يراعي الفوارق بين الجنسين (مقابل 64 سنة 2024)؛
- 10 برامج ميزانياتية هدفها الرئيسي هو تعزيز المساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة.

ويوضح الجدول التالي نتائج تحليل تقارير نجاعة الأداء من منظور النوع الاجتماعي للقطاعات الوزارية:

السنة	عدد القطاعات	عدد الأهداف المراعية للنوع	نسبة الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي	عدد المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي	نسبة المؤشرات الفرعية المراعية للنوع الاجتماعي
2025	**36**	**117**	**%31,6**	**177**	**%23**	**187**	**%49,1**
2024	35	114	%30	179	%23	178	%51
2023	35	105	%27	181	%23	212	%61

المصدر: مديرية الميزانية (مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي)، وزارة الاقتصاد والمالية، 2025

الجدول 1: تحليل سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية برسم قانون المالية لسنة 2025

ويبين هذا التحليل تطورا في عدد الأهداف المستجيبة للنوع الاجتماعي، مما يعكس إدماجاً متزايداً للقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البرامج الميزانياتية. أما بالنسبة للمؤشرات والمؤشرات الفرعية لنجاعة الأداء المراعية للنوع، يشير التحليل إلى استقرار نسبة المؤشرات لنجاعة الأداء المراعية للنوع في حدود 23%، في حين سجلت نسبة المؤشرات الفرعية المراعية لبعد النوع الاجتماعي تراجعا من 51% سنة 2024 إلى 49% سنة 2025. ويرجع هذا التطور إلى

إجراءات المواكبة التي قامت بها وزارة الاقتصاد والمالية، ولا سيما مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لفائدة القطاعات الوزارية، والتي تهدف إلى ترشيد سلاسل نتائجها المستجيبة للنوع الاجتماعي عبر التركيز على مؤشرات فعالة وذات صلة بمهامها واختصاصاتها وتوجهات استراتيجياتها..

وفي نفس السياق، يواصل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبة القطاعات الوزارية من أجل إنجاز الدراسات التحليلية القطاعية القائمة على النوع الاجتماعي، التي تعتبر مدخلاً أساسياً لإدماج هذا البعد بشكل فعال في برمجة وميزانياتها. وتمكن هذه الدراسات من إغناء سلاسل النتائج المستجيبة للنوع الاجتماعي للقطاعات الوزارية. وبنهاية 2024، بلغت نسبة القطاعات التي أنجزت دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي 61%، فيما يتم حاليا سنة 2025، إنجاز دراستين جديدتين. وتخص الدراسة الأولى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والتي ترتكز على تحليل تدبير الموارد البشرية والشؤون القنصلية من منظور النوع الاجتماعي، في حين تهم الدراسة الثانية التي أنجزت بالشراكة مع البنك الدولي وزارة النقل واللوجستيك وترتكز بدورها على تحليل قطاع النقل القروي من منظور النوع الاجتماعي.

وفي نفس السياق، يواصل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مواكبة تطبيق منهجية نظام تتبع النفقات المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. وفي هذا الإطار، تميّزت سنة 2025 بتنظيم عدّة ورشات تقنية لفائدة ثلاثة قطاعات وزارية رائدة منخرطة في التطبيق التجريبي لهذه المنهجية. ويتعلق الأمر بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، بالإضافة إلى القطاع المكلف بالشباب.